ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

السياسة التنموية في مناطق الظل في عهد الرئيس هواري بومدين. منطقة الأوراس نموذجا.

Politique de développement dans les zones d'ombre sous le président Houari Boumediene. La région des Aurès comme modèle

ضيف الله شلالي، جامعة الدكتور يحي فارس – المدية

مخبر الدراسات الانسانية و الأدبية. جامعة العربي التبسي – تبسة.

diffallah73@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 13/ 01 / 2022 **تاريخ القبول**: 11/ 03 / 2022 **تاريخ النشر**: 05/ 04 / 2022

ملخص:

كثر الحديث مؤخرا، عن توجه السلطات السياسية في " *الجزائر الجديدة*" إلى الاهتمام بتنمية " *مناطق الظل*"، وإخراجها من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تقبع فيه منذ ردح من الزمن، عبر إدراجها ضمن برامج تنموية سريعة. وساد اعتقاد لدى الكثير من الجزائريين في أن مثل هذا التوجّه الحكومي هو أمر جديد ومبتكر في قاموس الدولة الجزائرية. غير أن المتتبّع لتاريخ التنمية الاقتصادية في بلادنا، يدرك أن مثل هذه المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لم تظهر لأول مرة في عصرنا هذا، وإنما يعود ظهورها الأول إلى فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، الذي أراد بخلاف سلفه الرئيس أحمد بن بلة، تجسيد الاشتراكية في أرض الواقع بدلا من التغني بشعاراتها فقط، من خلال إقامة العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن، وبخاصة منها المناطق التي تعرضت طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للحرمان والتفقير، ولم تشهد أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وظلت تعاني من العزلة والحرمان، على غرار منطقة الأوراس التي سنسلط عليها الضوء في هذا المقال في جانب البرنامج التنموي الذي خصص لها في عام 1967.

الكلمات المفتاحية: التوازن الجهوي؛ الجزائر؛ عمالة الأوراس؛المخططات الكبرى للتنمية؛ مناطق الظل؛ هواري بومدين .

***

Abstract:

On a beaucoup parlé récemment, en Algérie de la tendance des autorités politiques de «l'Algérie nouvelle» à se concentrer sur le développement des «zones d'ombre» et à les sortir du cercle de retard économique et social dans lequel elles se situent depuis un certain temps, en les intégrant dans des programmes de développement rapide.

Une croyance a prévalu parmi de nombreux Algériens qu'une telle approche gouvernementale est quelque chose de nouveau et d'innovant dans le dictionnaire de l'Etat algérien. Cependant, ceux qui suivent l'histoire du développement économique de notre pays, se rendent compte que de tels concepts économiques et sociaux ne sont pas apparus pour la première fois de notre époque, mais plutôt à la période du règne de feu Houari Boumediene, qui, contrairement à son prédécesseur, Ahmed Ben Bella, voulait incarner le socialisme dans la réalité, au lieu de scander des slogans vides, en instaurant la justice sociale et en réalisant un équilibre régional entre les différentes régions du pays, en particulier dans les zones qui ont étaient démunie et appauvrie durant l'occupation française, et n'ont jamais connu de développement économique, social ou culturel, et ont souffert d'isolement et de privation, à l'image de la région des Aurès, que nous mettrons en évidence dans cet article, sous l'aspect du programme de développement qui lui a été consacré en 1967.

Keywords: *Algérie ; Département des Aurès ; Equilibre régional ; Grands plans de développement ; Houari Boumediene ; Zones d'ombres.*

مقدمة.

ورثت الجزائر المستقلة عن العهد الاستعماري أوضاعا متخلفة في كل الجوانب. ووجد سكان المناطق النائية والأرياف، الذين تحمّلوا بقدر كبير عبء ثورة التحرير الوطني وويلاتها، أنفسهم في عيشة ظنك بعد الاستقلال. وبدا التفاوت الجهوي جليا بين الحواضر والأرياف، وبين أقاليم الشمال ومناطق الجنوب. فتعيّن على السلطة السياسية التي استولت على الحكم في 19 جوان 1965، باسم الشرعية الثورية، وتبنّت النظام الاشتراكي، تنمية تلك المناطق المحرومة، أو مناطق الظل كما يطلق عليها اليوم، وتوفير العيش الكريم لسكانها من خلال إدراجها ضمن مخطّطات جهوية كبرى للتنمية، وتجسيد مفهوم اللامركزية الذي دعا إليه مؤتمر طرابلس في 1962.

ومن هذا المنطلق أثرنا الإشكالية التالية: إلى أي قدر حقق مخطط التنمية الكبير الذي خصص لعمالة الأوراس مبدأ التنمية الإقليمية والتوازن الجهوي الذي سعى إلى تجسيده الرئيس هواري بومدين ؟

كما ألحقنا بالإشكالية الرئيسة مجموعة من التساؤلات من مثل:

- ما هي مخططات التنمية الكبرى المشار إليها ؟
- وكيف استفادت منها عمالة الأوراس؟
- وما هي القطاعات التي استفادت منها ؟
- وما طبيعة الصعوبات التي برزت حين تطبيقها ؟

حدّد دستور 10 سبتمبر 1963، في مادته رقم 9 مفهوم اللامركزية بأنها: " الجماعة المحلية الاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية." ثم حدّد ميثاق الجزائر ذلك المفهوم بالقول: " الاختيار الاشتراكي والسير المنسجم للتسيير الذاتي، والحاجة إلى منح الجماعات المحلية سلطات حقيقية بتطلب إعادة تنظيم إداري جذري يكون هدفه جعل البلدية قاعدة التنظيم السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للبلاد." أي الشروع في إصلاحات محلية تسمح للحكومة بجعل عملها أكثر قربا من المواطن وتكثيف مشاركته في البناء الوطني.

وفي 19 جوان 1965، قاد العقيد هواري بومدين حركة انقلابية على الرئيس بن بله، واستولى على الحكم في الجزائر باسم الشرعية الثورية. وبرّر ما أقدم عليه من فعل، برفض السياسات التي اتبعها خصمه، والتي جعلت: « بلادنا نهبا للمكائد والدسائس، وطعمه للأنانية والأهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات ... الحسابات الدنيئة والأنانية السياسية وحب السلطة المتناهي قد بدت ... في القضاء على إطارات البلاد، وفي المحاولة الإجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين» (الجريدة الرسمية. (1965)، 1/ 56، ص. 802).

وبحسب تقدير العقيد بومدين، فإن الرئيس بن بله، يكون قد ارتكب خلال فترة حكمه القصيرة، أخطاء جسيمة في حق الدولة والشعب. حيث اتهمه بـ: « تبذير التراث الوطني، والتلاعب بأموال البلاد وبرجالها، وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية ... وانتهاك الحريات العامة». (الجريدة الرسمية. (1965)، ص. 803).

انطلق العقيد بومدين بعد أن استولى على زمام الحكم في الجزائر، وقضى على خصومه السياسيين، وفرض الأمن في ربوع البلاد، في تطبيق سياسة اقتصادية مغايرة لسياسة الرئيس المعزول أحمد بن بلة، من خلال الالتزام بقرارات مؤتمر طرابلس 1962، التي نصّت على ضرورة النهوض بأوضاع سكان الريف، وتحسين ظروف معيشتهم، ودعت إلى ترقية الإنسان الجزائري، وتحقيق المساواة بين كل أفراد المجتمع، ومحاربة عدم المساواة بينهم في الفرص، بتنمية مختلف جهات الوطن. (حربي، 1983).

وضمن إطار تحقيق سياسة التوازن الجهوي، التي نص عليها برنامج طرابلس، بالدعوة إلى: « توجيه أضخم جهود التنمية نحو المناطق الفقيرة، حتى تتمكن من الارتقاء في ظرف وجيز إلى مستوى المناطق الأكثر ازدهارا، وهنا يكمن مغزى التوازن الجهوي». (الجريدة الرسمية. (1976)، ص. 925).

كما أن متطلبات المجتمع الاشتراكي الذي كان يتطلع إلى إنشائه، والرغبة في ضمان تنمية شاملة في مختلف مناطق البلاد، وفي تحقيق تضامن وطني، فرضت على حكومة الرئيس بومدين: « توخي أقصى درجات الحذر لمسح التفاوت القائمة بين المناطق المختلفة على صعيد الإمكانيات وفرص الترقية والتطوير، وضمان حياة كريمة لكل مواطن في هذا البلد، ورفع مستواه الاجتماعي، وضمان المساواة بين جميع المناطق، وتكريس جهود خاصة للنهوض بالمناطق المحرومة والفقيرة». (وزارة الإعلام والثقافة، 1969، ص. 199).

فمفهوم التوازن الجهوي أو اللامركزية كان يقوم عند الرئيس بومدين، على منح بعض صلاحيات الدولة المركزية للبلديات والولايات، للنظر في مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع المحلي والجهوي، والعمل على معالجتها وحلها، والمساهمة في وضع استراتيجية التنمية والتخطيط على مستواها، ضمن إطار وحدة الدولة. وألا تكون الدولة المركز الوحيد للحسم في المطالب الاجتماعية، بينما يقتصر دور الجماعات المحلية على نقلها إليها. ولذلك، لجأت السلطة المركزية، لتتفادى اتكاء المجتمع عليها كليا، وتحميلها مسؤولية كل الإخفاقات، إلى إسناد بعض المهام للمنتخبين، واعتبرتهم مسؤولين أمامها وأمام الشعب. (LECA, 1971, p. 205).

ففي إحدى المناسبات، أكد على : « ... أن الجزائر لا يمكن لها أن تسيّر بنظام مركزي. فتطبيق مثل هذا النظام معناه خلق عقبات ومشاكل في طريق انطلاقة الثورة الشعبية». (وزارة الإعلام، 1970، ص. 283)؛ وعبّر عن أمله في أن تكون المجالس البلدية في المستقبل، « أحسن وأقوى من المجالس الحالية». (وزارة الإعلام، 1970)

وضمن هذا المفهوم لمبدأ اللامركزية، وسعيا منها لتجسيده على أرض الواقع، وتحريك عملية التنمية في البلاد، زودت حكومة الرئيس بومدين، أربعة أقاليم هي: عمالة الساورة، عمالة الأوراس، عمالة القبائل الكبرى وعمالة التيطري، بكل الوسائل المساعدة على تحقيق التنمية، وخولتها الصلاحيات اللازمة لتجسيدها في الواقع، وخصّصت لها استثمارات كبرى، لأنها كانت تعد أكثر الأقاليم حرمانا وتخلفا في الجزائر، وتفتقد لأدنى الظروف الملائمة للتنمية.

لقد خصصنا هذا المقال للبحث في برنامج التنمية الذي خصّص لعمالة الأوراس، التي كانت تعاني بسبب الهيمنة الاستعمارية، وتداعيات حرب التحرير الوطني، من غياب رأس المال البشري، والنخبة الاقتصادية المحلية، والنظام المصرفي القادر على تمويل البرامج التنموية. ونبرز انعكاساته على البناء الاجتماعي والثقافي في تلك المنطقة من الوطن، وذلك من خلال المطالب التالية:

1. لمحة عن عمليات التنمية الإقليمية.
2. برنامج التنمية الخاص بعمالة الأوراس.
3. مجالاته.
4. أهدافه.
5. انعكاساته.

1. لمحة عن عمليات التنمية الإقليمية.

في عام 1967، قرّرت حكومة العقيد بومدين، أمام بطء وتعقيد إجراءات التنمية عبر دوائر التدخل الهرمي، والإداري، والاقتصادي التقليدية، ومحدودية فعاليتها، اتخاذ إجراءات تنموية إقليمية واسعة النطاق، تكون الأولوية فيها للمناطق الأكثر حرمانا في الجزائر. وجرت أول عملية تنمية إقليمية في جنوب بلاد. حيث عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة العقيد هواري بومدين، في مدينة ورقلة عاصمة عمالة الساورة، واطلع على مختلف المشاكل التنموية التي كانت تعاني منها. وبعد المداولات، « قرّر مجلس الحكومة دعم تلك العمالة بمخطط ثلاثي للتنمية، خصّص له مبلغ 300 مليون دينار جزائري، لتمويل مختلف مشاريعه». (Zoubir & Regnier, 1968, p. 350)

فسلامة النظام السياسي من وجهة نظر حكومة الرئيس بومدين، كانت تتطلب ألا تكون الدولة المركز الوحيد للحسم في المطالب الاجتماعية، بينما يقتصر دور الجماعات المحلية على تسجيلها ونقلها إليها. لأجل ذلك، لجأت لتتفادى اتكاء المجتمع عليها كليا، وتحميلها مسؤولية كل الإخفاقات، إلى إسناد بعض المهام للمنتخبين المحليين، وحملتهم المسؤولية أمامها وأمام الشعب. (Leca, 1971, p. 211)

تم خلال عام 1968، تخصيص برنامجين اقتصاديتين هامين للتنمية الإقليمية إلى جانب العمليات الاقتصادية التقليدية. أحدهما خصّص لعمالة الأوراس، والآخر لعمالة القبائل الكبرى. وقد لقي هذان البرنامجان ارتياحا وترحيبا من القاعدة الشعبية. حيث أكد رؤساء المجالس البلدية، في مؤتمرهم الثاني، المنعقد بالعاصمة أيام 5-9 فيفري 1968، على: « الضرورة الملحّة والحاجة إلى رؤية بعض العمالات محرومة بشكل كبير، ولا سيما عمالتي الأوراس والقبائل الكبرى، اللتين زودتا أيضًا بمشاريع إنمائية في هذا المجال، والرغبة الشديدة في رؤية السلطات العمومية منهمكة في دراسة وإبراز الامكانيات الموجودة في هاتين العمالتين». (Debbasch, 1968, pp. 662-663)

كما أشاد إطارات حزب جبهة التحرير في مؤتمرهم الثالث، الذي عقد بالجزائر العاصمة، أيام 12-16 نوفمبر 1968، بحرص من أسموها "السلطة الثورية" بقيادة الرئيس هواري بومدين، بوضع حد لاختلال التوازن بين مختلف مناطق البلاد، وجعل الجماهير الشعبية بفضل سياستها الراشدة تلتزم بالثورة والسلطة الثورية، وتعزيز وحدة الشعب الجزائري. (Ibid, p. 654.)

حدود عمالة الأوراس في عام 1962

كانت عمالة الأوراس تقع ضمن منطقة جبلية شاسعة، بين السهول المرتفعة وتخوم الصحراء، تحيط بها من الشمال عمالتي قسنطينة وسطيف، ومن الغرب عمالة المدية، ومن الجنوب عمالة الواحات، ومن الشرق عمالة عنابة. وكانت منطقة محرومة من كل مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحياة فيها صعبة للغاية. كان عدد سكانها يُقدّر، خلال الفترة المحدّدة بالدراسة، بنحو 750 ألف نسمة، منهم 600 ألف نسمة يقطنون في الأرياف، ويعيشون على فلاحة الأرض الجدباء. (Zoubir, 1968, pp. 349-350)

تقدر مساحة عمالة الأوراس بأكثر من 3,7 مليون هـ، منها فقط 582 ألف هـ، أراض منتجة. ويتميز مناخها بتذبذب التساقط، حيث تتراوح كمية الأمطار فيها بين 120 و430 ملم. وغالبية تلك المساحات، لا يمكنها أن تخضع إلا لأنماط استغلال واسعة ومتقطعة. أما بقية المساحة فكانت تمثل 24 % من أراضي الرعي؛ و12,3 % من الغابات ومناطق الحلفاء؛ و48,7 % من الأرضي غير المنتجة على الإطلاق. (Ballais, J.-L, 1989)

وفي جانب النمو الديمغرافي، كانت عمالة الأوراس تشهد ارتفاعا كبيرا في معدلات الزيادة السكانية. إذ كانت تقدر بأكثر من 3 % سنويا. وكانت السلطات تتوقع أن الأمور لو تركت على حالها سيتحوّل ذلك الوضع الصعب في السنوات 15 أو 20 القادمة، إلى وضع مأساوي. لأجل ذلك، قرر مجلس الوزراء على غرار ما فعله في عمالة الساورة، عقد مجلس وزراء استثنائي بعاصمة الولاية باتنة يومي 22- 23 فيفري 1968، ودرس المشاكل الخاصة بالعمالة، ووقف على الصعوبات المختلفة التي كانت تواجهها، لتقديم في النهاية حلول أولية لتلك المشاكل، والتغلب على الصعوبات، عبر فتح آفاق جديدة للعمالة، من خلال جعل الوسائل المساعدة

على التقدم في متناولها، وتمكينها من بلوغ المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي بلغته المناطق الأوفر حظا في البلاد. حيث خُصّص لها مبلغ 400 مليون د. ج. للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. (Zoubir, 1968, p . 351)

اعتبر الرئيس بومدين ذلك الإجراء، خطوة تندرج ضمن اهتمامات الدولة بالنهوض بالمناطق الأكثر حرمانا، وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، وتستجيب للحاجة إلى تعزيز كامل أرجاء الوطن. (وزارة الإعلام، (1969)، ص. 95)

3. المجالات التي شملها البرنامج التنموي الخاص.

تقرّر في إطار الإجراءات المتخذة على مستوى البلديات لأجل التنمية والتجهيز، الاهتمام بمشاريع التوظيف الكامل، وائتمانات التنمية الاقتصادية والريفية، الإنفاق على معدات البلدية التي تعمل في ورشات التوظيف الكامل. « كما خصصت الحكومة مبلغ 10 مليون د. ج، لإنجاز 187 مشروع في ظرف ثلاث سنوات، في العديد من القطاعات نذكر منها: الري، حماية التربة وإصلاحها، الإمداد بمياه الشرب، التجهيز الاجتماعي الجماعي، الصرف الصحي، البنية التحتية، الرعي والسياحة. وتلك النسبة تعد مهمة للغاية، إذا ما عرفنا أن قيمة البرنامج الثلاثي لمجموع العمالات في الجزائر كانت تبلغ 105 مليون د. ج.

كما تم تخصيص مبلغ 16 مليون د. ج، للتنمية الاقتصادية والريفية، من خلال تنمية الزراعة عبر تعزيز الري والرعي، وحماية التربة وإصلاح الأراضي، وتنشيط قطاعي الحرف والسياحة. والإنفاق على المعدات البلدية بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان، من خلال تنفيذ الأشغال ذات المنفعة الجماعية مثل الإمداد بالمياه الصالحة للشرب، التزويد بالكهرباء، الصرف الصحي، بناء المباني العامة ». ( ) ,Documents (1968)

.

1.3. قطاع الفلاحة.

ركّزت السلطة السياسية ضمن إطار برنامج تنمية الأوراس، على معالجة آثار الجفاف، وضمان تمويل الحملات الزراعية وتوفير المعدات الفلاحية، وتعزيز موارد الموظفين، واعتماد برنامج مشاريع لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هي:

1) تحسين الموارد المائية لبساتين النخيل والموارد المتوفرة من خلال إعادة تأهيل وتحسين الأشغال؛

2) توسيع المساحات المروية بتعبئة جميع الموارد المائية من خلال الآبار والسدود؛

3) إنشاء هياكل تسيير واستغلال للمناطق المروية.

كما وضعت برنامجا خاصا للسقي، لتغطية العمليات التالية:

- تحسين الموارد المائية في واحات النخيل ببسكرة، من خلال إنجاز ثلاثة آبار لريها، وبئر لتزويد السكان والحيوان بالماء الشروب.

- استغلال سد فم الغرزة المقيم على واد لبيض، والذي كانت طاقته التخزينية تقدر بنحو 13 مليون م3 من المياه، في تحسين سقي واحات سيدي عقبة البالغ عدد نخيلها آنذاك، بين 100 ألف و140 ألف نخلة، بواسطة إنشاء أنبوب مائي بطول 8 كلم، لنقل المياه من السد إلى تلك الواحات.

وفيما يتعلق بالآبار والمعدات، تقرّر تجهيز الآبار الخمسة التالية: بئر مخادمة، بئر ملويانة، بئر بنتيوس، بئر شقة، بئر بريكة. كما تقرر إنشاء 6 آبار أخرى هي: بئر عين ياقوت، بئر بلازمة، بئر ورلال، بئر مدوسن، بئر أولاد جلال، بئر المحمل. كما تقرّر تعلية جدار سد فم القيس بنحو 1,9 م، لزيادة قدرته على التخزين من 700 ألف م3 إلى 1,6 مليون م3، لسقي حوالي 6 آلاف هـ، من الحبوب. (Debbasch, 1968. pp. 669-670)

ولتنمية سهول العمالة، تم تخصيص مشاريع لسهل بلزمة، لحسن استغلال مواردها المائية في سقي الأراضي الزراعية، وتنمية سهول تلك المنطقة. كما خصصت مشاريع لسهل زانه، مثل تحسين مستجمعات المياه وتدفّقها في أم الجيران، وتدعيم قنوات الري بالإسمنت المسلّح، بالإضافة إلى إنشاء محيط للسقي في بلدية سيريانا، من خلال حفر بئر عميقة، لحماية ألفي هكتار من أشجار الزيتون من الجفاف.

كما تقرّر تطوير سهل الشْمُرّة، بعد إعداد دراسة لتحديد إمكانيات وشروط تطوير خمسة آلاف إلى عشرة آلاف هكتار من الأراضي في تلك المنطقة، ولاسيما بواسطة الري. وتم إعداد دراسة لتنمية جبال النمامشا، وحدودها الجنوبية، وكل أحواض السفوح المؤدية إلى شط ملغيغ وحتى الحدود التونسية.

أيضا وضعت مشاريع خاصة بسهل الرميلة، تمثلت في تجهيز الآبار، وصرف صحي للمنطقة المروية. بالإضافة إلى إعداد دراسة عملية لتأسيس التوازن الهيدروجيولوجي، وتحديد سعة منسوب المياه الجوفية، مما يسمح بتوجيه تطوير هذا السهل. بالإضافة إلى إعادة تأهيل بئرين قديمين وحفر بئرين جديدين، وتجهيز هذه الآبار الأربع وتركيب شبكة ري. كما تقرر أعداد دراسات أخرى لري واحة أولاد جلال ومحيط أولاد فسديس. (Debbasch, 1968. p. 671)

واتخذت بالنسبة لقطاع الغابات، اجراءات تمثلت في: توسيع مواقع التشجير؛ التوسّع في مشروع حماية التربة، وإصلاح الأراضي؛ تمديد برنامج حماية التربة وإصلاحها الأراضي وإعادة التشجير؛ إعادة فتح منشرة خنشلة الإدارية؛ فتح وتطوير المسالك الغابية.

وتم في مجال تنمية الثروة الحيوانية، التخطيط لتحسين وتطوير المراعي في منطقة ميدينة، بهدف تحسين ري قطعان الماشية، بالإضافة إلى زيادة الموارد المتنقلة، توفير جميع أدوية العلاج المضاد لطفيليات الأغنام مجانًا، والتطعيم ضد مرض جدري الأغنام ضمن إطار العمل الصحي لسنة 1968.

كما تم توفير الأموال اللازمة للتطعيم المجّاني ضد وباء الخيول، ومرض الحمى القلاعية لجميع الماشية. بالإضافة إلى تحسين المعدات البيطرية المتاحة لدى المصالح البيطرية الولائية، وكذلك تحسين الأحواض الجديدة المضادة للطفيليات. كل تلك الإجراءات تمت لأجل حماية أكثر فعالية للمراعي، وتنظيم استغلالها. ناهيك عن تطهير مناطق جديدة بهدف زيادة محاصيل الأعلاف بدلاً من الحبوب. (بسعود، 2003)

2.3. قطاع الصناعة.

لم تشهد عمالة الأوراس قبل الاستقلال أي نشاط صناعي حديث. وكان قطاع الأخشاب من الأنشطة القليلة التي لوحظت فيها، غير أنه تأثّر بشكل خطير في السنوات الأولى من الاستقلال، بسبب إتلاف جيش الاحتلال الفرنسي غابات جبال الأوراس خلال فترة ثورة التحرير الوطني.

وبعد الاستقلال بدأت الصناعة تظهر بعمالة الأوراس في الحواضر الواقعة في الأطراف. حيث أقيم في مدينة بسكرة مصنع للصناعات النسيجية، واستفادت باتنة من مصنع للصناعة كيماوية، ومصنع لمواد البناء، ومصنع للصناعات النسيجية، بالإضافة إلى وحدات صناعية كبيرة، منها « مسبك سعة 10 آلاف طن في السنة، ووحدة لصناعة الهياكل الحديدية. بينما أقيم في مدينة خنشلة مصنع للصناعات النسيجية، ووحدة لحياكة الزرابي والصباغة والغزل، ووحدة لصناعة مواد البناء، ووحدة لصناعة البلاط، وأخرى لصناعة الأخشاب. في حين استفادت كل من تمقاد والقنطرة من وحدة لصناعة الفخار وصياغة الحلي الفضية. واستفادت تازولت بوحدة للصناعة الكهربائية، وقايس بوحدة لصناعة مواد البناء». (Tehami, 1979, p. 87)

وبموجب مخطط التنمية الخاص بعمالة الأوراس، تم تنفيذ برنامج أولي سمح بافتتاح وحدة غزل ونسج القطن في مدينة باتنة، وثلاث ورش للملابس في مدن باتنة وبريكة وخنشلة.

مثّل ذلك البرنامج إجمالي استثماري كبير جدا. حيث كانت المشاريع التي تقرر تنفيذها تتعلّق بما يلي: إضافة مجال الحرير الصناعي والفيبراني، والنسيج الصناعي إلى معمل الغزل والنسيج الكائن بباتنة. وقد خصّص لتلك العملية، مبلغ مليار ونصف مليار فرنك قديم، وكان يُتوقّع أن يوفّر 500 منصب عمل جديد. بالإضافة إلى فتح منشرة في نفس المدينة، وإنشاء معمل للآجر والقرميد، ومدبغة، تتولى دباغة 3500 جلد ماعز في اليوم، بقيمة مليار فرنك قديم، وإنشاء مطحنة دقيق. (Tehami, 1979)

كما تقرر استغلال رواسب الرصاص والزنك والباريت في أشموول، إلى جانب إعداد برنامج للتنقيب عن المعادن عبر جبال الأوراس. وفي مجال المحروقات، تقرّر تمرير عبر تراب عمالة الأوراس، كل من أنبوب نقل الغاز الممتد من حاسي الرمل إلى سكيكدة، وأنبوب نقل البترول الممتد من حوض الحمراء إلى سكيكدة؛ وإنشاء محطتي ضغط، وقاعدة مركزية للصيانة بالقرب من بسكرة. بالإضافة إلى مد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي إلى غاية باتنة.

وفي مجال الحرف والصناعات التقليدية، تقرّر إنشاء عشر وحدات حرفية وشبه صناعية موزّعة على قرى ومدن كل من سيدي خالد، سيدي عقبة، بريكة، أولاد جلال، طولقة، مروانة، خنشلة، القنطرة. كما تم تخصيص 20,8 مليون د. ج، لإنشاء مراكز لإنتاج وتعبئة التمور، ومراكز لتسويقها، منها: مركزان للإنتاج والتعبئة في طولقة وبسكرة، وأربعة مراكز للتسويق موزعة على بلديات أوماش، أولاد جلال، سيدي عقبة وخنقة سيدي ناجي. (Documents, 1968)

3.3. القطاع الاجتماعي والثقافي.

- **قطاع التعليم:** ظلت عمالة الأوراس، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة منذ الاستقلال، متخلفة في مجال التعليم. فقد بلغت نسبة التمدرس فيها 39 %، وهي النسبة الأدنى وطنيا قبل ولايتي المدية وسعيدة. لأجل ذلك قرّرت حكومة الرئيس بومدين تكثيف عملها في ميدان التعليم الابتدائي والثانوي بالعمالة على مدار ثلاث سنوات. حيث قررت « إنشاء 300 فصل دراسي سنويا، وبناء المدارس الثانوية التالية: معهد التعليم التقني للبنات في باتنة (كان يتوقع افتتاحه في عام 1970)، ومدرسة ثانوية معربة في باتنة (1970)، ومتوسطة في أريس (في عام 1969)، ومتوسطة بنظام داخلي في كل من مروانة، المعذر، نقاوس وبريكة، وثانوية للتعليم التقني في باتنة، وثانوية في خنشلة، ومتوسطة في كل تزولت، القنطرة، سيدي عقبة وأولاد جلال ، ومعهد تربوي لتكوين المعلمات في باتنة، ومعهد للتعليم الزراعي في عين توتة، ومعهدان إسلاميان في باتنة وبسكرة، وأخيراً ترميم مسجد سيدي عقبة التاريخي». (Documents, 1968. p. 672)

وتجدر الإشارة هنا، إلى وجود برنامج سابق في عمالة الأوراس خاص بالنهوض بقطاع التعليم، كان قيد التنفيذ آنذاك، كان يتمثل في: إنشاء مدرسة ثانوية تضم 1500 تلميذا تكون جاهزة خلال الدخول المدرسي 1969-1970؛ ثانوية مماثلة في بسكرة تضم 1000 تلميذا؛ تطوير المعاهد التقنية في كل من بريكة، بسكرة وخنشلة، بالإضافة إلى متوسطة في كل من مدينة باتنة وبسكرة. (Documents, 1968)

- **قطاع السكن**. خصصت الحكومة للنهوض بقطاع السكن في عمالة الأوراس، مبلغ 4 مليون د. ج، لإنشاء قرية من 200 وحدة سكنية في الشمرة، مخصصة لفئة المجاهدين المنحدرين من أريس. كما زودت ولاية باتنة بمليون د. ج، لبناء مساكن في التعاونيات. وخصص 107 منصب عمل في الوحدات الصناعية بشرق البلاد لصالح مجاهدي الأوراس. كما تم تخصيص 3 مليون د. ج، لتحسين أوضاع 440 مجاهد من ولاية الأوراس، عبر إنشاء تعاونيات فلاحية وأكشاك خاصة بهم، ومنحهم قروضا لاقتناء المواشي. كما تقرّر إنشاء 6 مرافق في باتنة للتدريب على الخياطة لأرامل الشهداء وبناتهم. (Zoubir, 1968)

هذا بالإضافة إلى تخصيص عدد من مشاريع للنهوض بقطاع السياحة في العمالة. والتي كان منها إنشاء فندق من 100 سرير في مدينة بسكرة، وفنادق أقل في كل من تمقاد، أريس، مشونش ومنعة؛ وكذا تطوير منتجع حمام الصالحين في منطقة بسكرة، وإنشاء قرية سياحية خاصة بعطلة الشتاء هي الأولى من نوعها في

الجزائر، وتشييد منتج للمياه الحارة بخنشلة. كما قرّرت الحكومة العمل على جعل المهرجان السنوي لتيمقاد تظاهرة ذات طابع دولي، لتطوير السياحة بالأوراس. (Documents, 1968)

وفي قطاع الصحة، تقرر بسبب الظروف الخاصة بعمالة الأوراس، وضع برنامج للنهوض بالقطاع الصحي فيها وجعله في مستوى العمالات المهيكلة صحيا بشكل جيّد. حيث « أنشئت في كل دائرة من الدوائر الست للعمالة، مستوصف لمكافحة السل، ومركز حماية الأمومة، ومركز للصحّة المدرسية». (Documents, 1968, p. 674)

كما أنشئ مستشفى ولائي للأمراض العقلية، وخصص قسم لهذا النوع من الأمراض في مستشفى باتنة. كما أنشئ مستشفى سعة 120 سرير في كل من أريس، مروانة وبريكة، ومستشفى سعة 200 سرير في بسكرة، ومخبر ولائي لحفظ الصحة بباتنة. هذا بالإضافة إلى إنشاء 14 قاعة للفحصوات الطبية في مختلف بلديات الولاية؛ و6 مراكز للصحة، ومدرسة بباتنة للتكوين شبه الطبي، ومدارس للمكفوفين، ومديرية ولائية للصحة؛ تجهيز. هذا بالإضافة إلى تجهيز المراكز الصحية بالمعدات الفنية، حيث تم تجهيز الجناح الفسيولوجي بمستشفى خنشلة، وتجهيز مستشفى باتنة بأجهزة التعقيم، وتجهيز جناح التوليد في كل من باتنة وعين توتة بحاضنات المولودين الجدد. (Documents, 1968)

وتقرّر في قطاع الشباب والرياضة، تزويد عمالة الأوراس ببنية تحتية تتكون من مؤسسات اجتماعية تعليمية ومنشآت رياضية مدرسية، « وتطوير وإصلاح 16 منشأة رياضية مدرسية في حالة سيئة، وإكمال المرحلة الثانية للمجمعات الرياضية التسعة الموزعة على بلديات كل من: بريكة، رأس العيون، طولقة، شمرّة، تالكنت، زريبت الواد، أريس، سيدي عقبة. ناهيك عن إنشاء ملاعب مدرسية في مدينتي باتنة وبسكرة، وإنشاء حديقة متعددة الرياضات في باتنة مع مسبح. وبناء أربعة مراكز تسلية للشباب في بسكرة وأولاد جلال وعين توتة ومدوكال. بناء دار للشباب في باتنة ، دار للأطفال مع مدرسة داخلية في أريس». (Documents, 1968, p. 674)

وفي قطاع الأشغال العمومية، تم اعتماد برنامج إضافي لإعادة تهئية مختلف طرقات عمالة الأوراس. كما تم الاهتمام بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب في كل من باتنة، القنطرة، بسكرة، قايس وأريس. كما تم اعتماد برنامج إضافي لإعادة تهئية مختلف طرقات عمالة الأوراس، والاهتمام بتزويد ساكنة كل من باتنة، القنطرة، بسكرة، قايس وأريس بالمياه الصالحة للشرب. وفي مجال البريد والمواصلات، قررت ربط جميع بلديات عمالة الأوراس بشبكة الهاتف الوطنية، وتوسيع شبكة الخطوط الباطنية في بسكرة، والتوسع في مواضع المقسّم الهاتفي في باتنة.

أما في مجال السكن، فاتخذت حكومة الرئيس بومدين سلسلة من الإجراءات لإعادة تنشيط ورشات السكن، منها بناء 700 سكن على مستوى العمالة، ووضع برنامج لبناء 1000 وحدة سكنية حضرية، وتخصيص مبلغ 10 مليون د. ج، لصالح البناء الريفي. (Documents, 1968. p. 675)

أيضا اهتمت الحكومة في برنامجها التنموي الخاص بعمالة الأوراس، بتطوير الطرقات، وفك العزلة عن مختلف التجمعات السكانية المعزولة، والربط بينها بطرق معبّدة جديدة، مثل الربط بين واد الحي وبني فراح، وبين برانيس وبني فراح، وبين تيفلفل وتكوت باتجاه رومان، وبين أريس ووادي عبدي. « مما سهل على ساكنتها التنقل، وساعد في تطوير المبادلات التجارية المحلية، وبخاصة لصالح أسواق الجهة الشمالية للأوراس، مثل أسواق ميدينة، أريس، وعين توتة، تمقاد، قايس. كما دفعت طرق المواصلات تلك إلى التخصص في زراعة الأشجار المثمرة، مثل أشجار المشمش ذات الجودة العالية، والتخلي عن زراعة القمح الصلب ». (Depois. J. (1967), p. 570)

- **في مجال التسيير الإداري.** ضمن إطار برنامج تنمية عمالة الأوراس، حدّدت وزارة الداخلية بموجب مرسوم، سلطات عامل عمالة الأوراس، ونظمت مصالح الدولة في هذه الأخيرة. حيث نص المرسوم على أن: «عامل العمالة هو ممثل الحكومة وكل واحد من الوزراء في عمالته». وحصر مهمته في: « تطبيق سياسة الحكومة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة دائرته، وبتهيئتها». (الجريدة الرسمية، 1968، 62 ص. 1334)

كما حددت المواد من 5 إلى 7، اختصاص عامل العمالة في ممارسة الإدارة العامة للنشاطات التي تقوم بها المصالح العمالية التابعة للإدارات المدنية العمومية. ولتمكينه من السهر على تنفيذ برنامج الحكومة الطموح في عمالته وإنجاحه، نقلت إليه السلطات الخاصة بتنفيذ المقررات، التي كان يمارسها مدراء المصالح الوزارية في العمالة. كما وضعت تحت إشرافه، المصالح المدنية للدولة ورؤسائها الكائنة في عمالته. كما ألزم المرسوم، جميع الوزارات على استحداث مصالح تابعة لها في عمالة الأوراس، في أجل ستة أشهر.

يقوم عامل العمالة ضمن إطار ممارسة السلطات المفوضة إليه من قبل الوزراء، بإصدار كل التعليمات إلى رؤساء المصالح العمالية التابعة لإدارات المدنية الحكومية في عمالته. كما خُوّل ممارسة الوصاية والمراقبة الإدارية على البلديات، والهيئات العمومية. فهو يمثل الدولة لدى كل الهيئات الاقتصادية مثل الشركات والمؤسسات، والمقاولات التي تستفيد من المساعدات المادية للدولة.

أضف إلى ذلك سهره على تنمية الصناعة والفلاحة و الصناعات التقليدية، وتهيئة التعمير والإسكان، وقطاع النقل، والتعليم، والصحة العمومية، وكل القضايا التي يمكن أن تساعد على تنمية عمالة الأوراس وتطويرها. ناهيك عن ترؤسه جميع اللجان الإدارية المعنية بنشاطات المصالح الحكومية. وكلفت كل الوزارات باستشارته في كل ما يتعلق ببرامج التجهيز والاستثمارات المخصصة لعمالته. (الجريدة الرسمية، 1968، 62)

وضمن الإطار العام لمخطط التنمية والتجهيز السريع لعمالة الأوراس، المقرر من قبل حكومة الرئيس بومدين، صدر قرار وزاري نصّ على إحداث لجنة تقنية لمساعدة عامل عمالة الأوراس، تكون برئاسته، وتضم: رؤساء المصالح الخارجية والمديرين التنفيذيين. وحدّدت اختصاصات تلك اللجنة التقنية في: « تقديم المساعدة لعامل العمالة لتسهيل مختلف النشاطات فيها؛ إبداء الرأي في القطاعات ذات الأولوية في التنمية؛

تسمح بتبادل الرؤى وايجاد الحلول المتعلقة بتحقيق تنمية سريعة في الأوراس». (الجريدة الرسمية، 1968، 89، ص. 1769).

4. أهدافه.

كانت أهداف التنمية التي عرفتها عمالة الأوراس في 1967، تندرج ضمن الأهداف الثورية التي كان يؤمن بها الرئيس هواري بومدين، و: « تتجه نحو تطور البلاد وتقدمها وبناء مجتمع جديد يتسم بالإخاء والعدالة الاجتماعية ... ومساعدة المناطق الصحراوية والجبلية المحرومة أو التي تتوفر على إمكانيات محدودة ... [لأن] نجاح الثورة وضمان استمرارها مرهون بتطوير المناطق المحرومة، وإنهاء الاختلال الاقتصادي القائم بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة في البلاد ». (وزارة الإعلام (1999)، 2، ص. 114)

كما كان من بين أهدافها، تحقيق توزيع دقيق للاستثمارات في كامل أرجاء البلاد، ودمج التخطيط الجهوي ضمن التخطيط الوطني، وتوزيع الكادر البشري بشكل عادل بين مختلف جهات الوطن، ووضع تصور عقلاني لتنظيم المراكز العمرانية، وتوسيع شبكة التعليم، والتكوين المهني، والنهوض بقطاع الثقافة، لكي لا يستغل سكان المناطق المحرومة، وحتى لا تكون مجرد خزان لليد العاملة الرخيصة غير المتخصصة.

أضف إلى ذلك، مراعاة ما قدمته منطقة الأوراس من جهاد وتضحيات خلال الثورة التحريرية لأجل تحرير الجزائر، بتحقيق تضامن وطني، من خلال القضاء على مظاهر البؤس وجيوب الركود فيها، وإقامة القواعد اللازمة لتطويرها بشكل نشيط، وبالتالي توفير حياة كريمة لكل ساكنتها. ومن ثم تحقيق مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن وجهاته، وإشراك جميع المواطنين في تحقيق التطور وتعميم فوائده على جميع مناطق البلاد، وضمان نجاح الثورة واستمرارها، وإنهاء الاختلال الاقتصادي القائم بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة في البلاد، « وإنجاح الثورة الاشتراكية، وضمان استمرارها، وبناء مجتمع جديد يتسم بالإخاء والعدالة الاجتماعية، وخلق فرص عمل وتحقيق دخل ريفي خارج قطاع الزراعة، وتنمية الموارد المحلية، وتلبية احتياجات المحلية للساكنة، وتحقيق مبدأ اللامركزية وتهيئة المحيط ». (Documents, 1967, p. 848).

وكذا خلق تجانس في أساليب الحياة بين كل الجزائريين. والقضاء من خلال نشر التعليم والتكوين المهني، على انعدام المساواة في المداخيل، وعلى الفروق الاجتماعية والثقافية بين مختلف جهات الوطن. وهو ما يعبر عليه بمبدأ " تصحيح قاعدة تقسيم العمل".

فنظريا، قامت استراتيجية التنمية في الجزائر في عهد حكم الرئيس بومدين، على إنشاء وتوسيع وتكثيف العلاقات المفصلية بين الزراعة والصناعة، من خلال توسيع الطلب الزراعي على سلع الإنتاج والسلع الاستهلاكية. ففي النظام الاجتماعي كان لا بد من إعطاء اهتمام كبير لتكوين الدخل الريفي ومنحه القدرة الشرائية الحقيقية. (Ecrément, 1979)

فالمستقبل الحقيقي للبلاد كان يكمن، وفقا لرأي الرئيس بومدين، في: « النهوض بكامل جهات الوطن، وأن يعم الخير كافة أفراد شعبنا، ذلك أن تحرير البلاد لم يتم بفضل فرد أو جماعة قليلة، وإنما تم بفضل كفاح شعبنا كله، وبالأخص شعب البوادي والجبال». (وزارة الإعلام، 1970، ص. 145-146)

5. انعكاساته.

تم وضع البرنامج الخاص بتنمية عمالة الأوراس في 24 فيفري 1968، وبعد انجازه تحمس له الأوراسيون مثلما تحمس سكان الجنوب للبرنامج التنموي الخاص الذي خصص لهم من قبل. (Benhafsi, Youcef. (2008), p. 42)

وكان من بين انعكاساته أن دفعت عملية تطوير اقتصاد التبادل، سكان الجهة الغربية من الأوراس إلى تخليهم عن الدشرات القديمة والبيوت الحجرية، لصالح بناء منازل من الطوب والخرسانة على طول الطرق الجديدة. (Sainsaulieu, A. 1985)

كما أن عملية إقامة وحدات صناعية في الأرياف، ساعدت في تمدين البوادي، وخلق نسيج صناعي حقيقي قلّل من تأثير الاستقطاب الجذاب للمراكز الصناعية القائمة، وإبطاء الهجرة الريفية من خلال خلق الوظائف غير زراعية وزيادة الدخل الريفي. ففي أحد خطاباته، أشار الرئيس بومدين إلى أن الهدف من وراء برامج التنمية في المناطق المحرومة هو: « حتى نضمن ولكي نخلق المجتمع المتوازن والمتكافئ والعادل الذي يعيش فيه كل أبناء الوطن في مستوى واحد من الرفاهية والعزة والكرامة والسعادة» (وزارة الإعلام، 1974، ص. 92).

كما كانت له انعكاسات في مجال النمو الديمغرافي بالعمالة. حيث، « انخفض النزوح الريفي من الأرياف نحو مدن العمالة من 96 % خلال الفترة بين 1954-1966 إلى 42,7 % بين سنوات 1966-1977 ». (سويسي، فوزية. (2006)، ص. 60).

وكان له الأثر الكبير في نمو مدينة باتنة، وتوسعها حضريا، كما أعطاها دينامكية جديدة على مستوى القطاعات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. ففي قطاع السكن، « خصص لها 375 مسكنا من بين 1000 مسكن كان مخصصا للولاية. وفي قطاع الخدمات تم إنشاء مراكز بريدية ومراكز للهاتف الآلي، مستشفيات ووحدات طبية وعيادات خاصة ومراكز للأمومة والطفولة؛ محطة برية لنقل المسافرين؛ مؤسسات تعليمية بجميع أنواعها والإدارية والتكوينية؛ مركز جامعي؛ مراكز ثقافية وملاعب رياضية؛ شبكات للمياه والكهرباء والغاز والطرق المعبّدة ». (بودراع، أحمد محمد. (1989)، ص. 159- 160)

أضف إلى ذلك، الاهتمام بتحسين مصادر المياه في كل من بسكرة وسيدي عقبة، وذلك بانجاز سد فم الغرسة، وحفر العديد من الآبار. كما تم الاهتمام بتنمية سهل بلزمة.

ولكن بالرغم من كل تلك الايجابيات التي حققها ذلك البرنامج التنموي الكبير في عمالة الأوراس، إلا أن السلطات واجهت صعوبات تقنية وبشرية متعددة حين تطبيقه. كان من بينها نقص الكفاءات التقنية، ممثلة في المهندسين والتقنيين، حيث أنه « لم يكن آنذاك سوى مهندس واحد كرئيس أشغال البناء، و4 مهندسين للبناء، و11 تقنيا منهم 3 أجانب، و4 مهندسين معماريين منهم 2 أجانب ». (بوراس، شهرزاد. (2001)، ص. 22)

خاتمة.

يمكن القول أن حكومة الرئيس هواري بومدين، أعدت مخطط تنمية كبير لصالح عمالة الأوراس، وسهرت على تنفيذه، لتحقيق تنمية لصالح الجماهير الشعبية في تلك المنطقة من الوطن، ولفائدة فئاتها الأكثر فقرا وبؤسا. فالمعلوم أن منطقة الأوراس لم تعرف التنمية طيلة العهد الاستعماري. وظل سكانها يعيشون في تخلف كبير. وعند اندلاع الثورة التحريرية المظفرة، صارت منطقتهم معقلا مهما للثوار الأوائل، وساهم أهلها بالنفس والنفيس في سبيل تحرير الجزائر. حيث استشهد منهم الكثير، ودمّرت قرى ومداشر وأحرقت بأكملها، وأتلفت الغابات، وهُجّر أغلب سكانها عن مواطنهم، إما إلى المحتشدات التي أقامها جيش الاحتلال عند سفوح الجبال، أو نزحوا إلى تونس للعيش المؤقت في مخيمات اللاجئين الجزائريين. ولذلك ارتأت حكومة الرئيس بومدين، التعجيل بترقية وتطوير القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في تلك المنطقة، وتعميم العدالة الاجتماعية.

الإحالات والمراجع:

1. المقالات.

بسعود، عمر. (2003). الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، 22، 9-38. doi.org/10.4000/insaniyat.7027

Debbasch, C. (1967). Documents – Algérie. *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 6, 848-856.

Debbasch. (1968). Documents – Algérie. *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 7, 658-669.

Ecrément, Marc. (1979). Le programme d'industrie locale de l'Algérie. *Revue Tiers-Monde*, 20/80, 821-832. doi: https://doi.org/10.3406/tiers.1979.2905

Leca, J. (1971). Administration locale et pouvoir politique en Algérie. *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 10, 203-232.

Zoubir B. & Regnier J.J. (1968). Chronique économique – Algérie. *Annuaire de l'Afrique du nord*, 7, 329-364.

2. المصادر والمراجع :

أ) الكتب.

- وزارة الإعلام والثقافة. (1965)، *خطب الرئيس بومدين*، (1/ 65/ جويلية 1967)، قسنطينة، المطبعة الكبيرة النصر.

- وزارة الإعلام والثقافة. (1969)، *خطب الرئيس بومدين*، (2/ أبريل 1969)، قسنطينة، المطبعة الكبيرة النصر.

- وزارة الإعلام والثقافة. (1970)، *خطب الرئيس بومدين*، (3/ ديسمبر 1970)، قسنطينة، مطبعة البعث.
- وزارة الإعلام والثقافة. (1973)، *خطب الرئيس بومدين*، (5/ جويلية 1973) ، قسنطينة، المطبعة الكبيرة النصر.

Benhafsi, Y. (2008), Algérie. Un développement pas comme les autres. Alger, Editions Houma.

Depois, J.& Raynal, R. (1967). *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest*. Paris : Payot.

Tehami, A. (1979), *Le programme algérien des industries locales*, Alger : SNED/OPU.

ب) الكتب المترجمة.

حربي، محمد. (1983)، جبهة التحرير الوطني. الأسطورة والواقع (تر. داغر، كميل قيصر). بيروت، الناشران: مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر.
- الأمانة العامة للحكومة. (1965)، بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ 19 جوان 1965 (الجريدة الرسمية، العدد 56/ 6 جويلية). الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الأمانة العامة للحكومة. (1968)، القرار رقم 68-462، مؤرخ في 24 جويلية 1968، يتعلق بسلطات عامل عمالة الأوراس وتنظيم مصالح الدولة في هذه العمالة. (الجريدة الرسمية، العدد 62/ 2 أوت). الجزائر : المطبعة الرسمية.
- الأمانة العامة للحكومة. (1968)، قرار وزاري، مؤرخ في 17 سبتمبر 1968، يتضمن إحداث لجنة تقنية لدى عامل عمالة الأوراس. (الجريدة الرسمية، العدد 89/ 5 نوفمبر). الجزائر: المطبعة الرسمية.
- الأمانة العامة للحكومة. (1976)، أمر رقم 76-57، مؤرخ في 5 جويلية 1976، يتضمن نشر الميثاق الوطني. (الجريدة الرسمية، العدد 61/ 30 جويلية). الجزائر: المطبعة الرسمية.

3. المناجد والموسوعات.

Ballais, J.-L. (1989). "Aurès". Dans encyclopédie berbère (Vol. 7, p. 1066-1095). Repéré le 16 février 2021 à https://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/1226

4. الرسائل والأطروحات الجامعية.

بودراع، أحمد محمد. (1989). المناطق المتخلفة لمدن العالم الثالث، دراسة بمدينة باتنة - الجزائر (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة)، جامعة القاهرة.

بوراس، شهرزاد. (2001). الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية بمدينة باتنة (رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية غير منشورة). جامعة منتوري قسنطينة.

سويسي، فوزية. (2006). نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف (رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية غير منشورة). جامعة منتوري قسنطينة.

Sainsaulieu, A. (1985). *L'évolution des activités et de l'habitat à Mênaa (Aurès)* (Mémoire de Maitrise inédit). Université de Paris IV.